م ت س ا و و ن ا ح ر ا ر

Civil Center for National Initiative

المركز المدني للمبادرة الوطنية

بيان المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة في موضوع تشكيل الحكومة:

استقرار في مستنقع العصابات أم تغيير في اتّجاه الخروج إلى الوطن؟

المشكلة أو المشكلات في خطاب القسم لا تقتصر على تطبيق ما جاء فيه من توجّهات. فهذه المشكلات ظاهرة كلّ الظهور وليست من صنع صاحب الخطاب .

المشكلة هي في تصوّر أسباب انعدام الاستقرار أو بالأحرى أزمة النظام في صيغة "الشراكة"، أي في صيغته الطائفيّة .

في نصّ الخطاب ورد مصطلح التغيير مرّةً واحدة منحصراً بالأمور غير السياسيّة. السؤال هنا هو الآتي: ما سبب ما عشناه وما زلنا نعيشه من أزمة انهيار الدولة؟

في المستوى السياسي ينحصر نصّ الخطاب في المناصفة، أي في توزيع السلطة بين المنظّمات الطائفيّة. أمّا ما يُسمّى في النصّ باسم "دولة المواطنة" فيظهر مرهوناً بتحقيق دولة المناصفة، أي دولة توزيع سلطة الدولة بين المنظّمات الطائفيّة، هذا التوزيع الذي لن يكون انفتاحاً على "دولة المواطنة" بل انغلاقاً عليها .

وما الحكومة المنتظرة سوى الدليل على هذا التوجّه أو على نقيضه:

فإمّا أنْ تكون حكومة انتخابات دون إبطاء وقانون انتخابات على أساس النسبيّة بلا خلط، ولا مساس هنا بالمناصفة،

وإمّا أنْ تكون حكومة محاصّة بين العصابات باسم المناصفة والشراكة بين الطوائف، ويكون قانون الانتخابات منابعةً لتلك المحاصّة.

رئيس الجمهوريّة مسؤول مسؤوليّة كبرى في تحديد التوجّه. نعم. لكنّ كلّ مواطن مسؤول تِبعاً لموقعه وما ملكت يداه .

ومخطئ من يؤيّد ميشال عون ويظنّه ساحراً قادراً وهو وحده المسؤول أو رئيساً عاجزاً محدود الصلاحيّات وبالتالي غير مسؤول، فلا حكومة إنْ شاء، وتلك هي صلاحيّته في النصّ الحرفيّ للدستور،

ومخطئٌ من يعارضه من وجهة نظر "شعبيّة" أو "مدنيّة" أو "عَلمانيّة" ويبرّئُ جمهور اللبنانيّين أو هيئاتهم أو أحزابهم المدنيّة من المسؤوليّة عمّا قد يكون، فلا حقّ بلا صاحبٍ للحقّ، ولا قدرة بالفعل لرئيس الدولة إذا غاب الشعب.

المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة